

Distr.: General
28 June 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة المستأنفة

فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢

..... خلاصة وافية

٢

..... تيمور-ليشتي

* .CAC/COSP/IRG/2012/1



ثانياً - خلاصة وافية

تيمور-ليشتي

١ - النظام القانوني

وقعت تيمور-ليشتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وصدّق عليها البرلمان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويكون للمعاهدات الدولية التي صدّقت على النحو الواجب ونُشرت في الجريدة الرسمية الأسبقية على القوانين الوطنية (المادة ٩-٢، دستور جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية).

وتيمور-ليشتي بلد ديمقراطي ذو نظام متعدّد الأحزاب ونظام شبه رئاسي. ولديه برلمان أحادي المجلس يُنتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات.

وقد اعتمدت تيمور-ليشتي نظام قانوني مدني يكون فيه الدستور هو القانون الأعلى. وفي تفسير التشريع المعمول به وحلاً لتنازع القوانين، يُطبّق التسلسل الهرمي التالي: (أ) النظم الأساسية المعتمدة من البرلمان أو الحكومة أو غيرها من المؤسسات التي أنشئت بعد ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ و(ب) النظم الأساسية التي وضعتها الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛ و(ج) التشريع الإندونيسي في الحالات التي توجد فيها فجوة في النظام القانوني، ما دامت لا تتعارض مع الدستور.

وأنشئت مؤسسات النظام القضائي في عام ٢٠٠١، وهي: محكمة الاستئناف في ديلي وأربع محاكم محلية للبلد بأكمله. ويمثّل مكتب المدعي العام مصلحة الدولة في المحكمة. واستقلال السلطة القضائية مكفول بموجب الدستور.

نخبة عامة عن إطار تيمور-ليشتي القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد

اتخذت تيمور-ليشتي خطوات هامة إزاء قضايا الفساد منذ استعادة الاستقلال (٢٠٠٢). فقد أنشأت أول حكومة دستورية مكتب المفتش العام تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء وعُهد إليه بأداء مهام التفتيش وتدقيق الحسابات والتحقيق. وفي عام ٢٠٠٤، وافق البرلمان على إنشاء مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة (أمين المظالم) الذي شرع في أداء عمله الفعلي في عام ٢٠٠٥. وكان أمين المظالم مسؤولاً عن تعزيز ورصد الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والعدالة، ومكافحة الفساد. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ القانون رقم ٢٠٠٩/٨ لجنة مكافحة الفساد، وعهد إليها بولاية موسّعة في مجال منع الفساد ومكافحته. ويشرف مكتب المدعي العام على التحقيق الجنائي في قضايا الفساد.

ويستند الإطار القانوني لمكافحة الفساد أساساً إلى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، ومؤخراً، إلى القانون رقم ٢٠١١/١٧ المعني بالنظام القانوني الخاص بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال). ويعكف البرلمان حالياً على دراسة مشروع قانون لمكافحة الفساد.

٢- تنفيذ الفصلين الثالث والرابع

١-٢- التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث)

١-١-٢- الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

جرائم الرشوة؛ المتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يُجرّم قانون العقوبات الرشوة ويعاقب عليه بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات. ويُجرّم قانون العقوبات أيضاً الارتشاء استناداً إلى الطابع القانوني أو غير القانوني للفعل المحظور: فالارتشاء من أجل اتخاذ قرار غير قانوني يعاقب عليه بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة، في حين يعاقب على الارتشاء من أجل اتخاذ قرار قانوني بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو بالغرامة.

وينص قانون العقوبات على تعريف واسع لمصطلح "الموظف العمومي" يشمل موظفي الخدمة المدنية والموظفين الإداريين وأفراد القوات المسلحة وقوات إنفاذ القانون وأعضاء البرلمان والحكومة والسلطة القضائية. ويتسع نطاق التعريف ليشمل الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

ويجرّم قانون العقوبات المتاجرة بالنفوذ. فإذا ارتُكِبَ الفعل من أجل الحصول على قرار غير قانوني، يعاقب عليه بالسجن من سنتين إلى ست سنوات، وأما إذا ارتُكِبَ الفعل من أجل الحصول على قرار قانوني، فيُعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة أو بالغرامة.

ولم تُجرّم الرشوة في القطاع الخاص. وأقرّ المراجعون بأن مشروع قانون مكافحة الفساد يهدف إلى التصدي لهذه المسألة.

غسل العائدات الإجرامية؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقرّ البرلمان القانون رقم ٢٠١١/١٧ المتعلق بمكافحة غسل الأموال. ويتوخّى هذا القانون، في جملة أمور، إنشاء وحدة للاستخبارات المالية داخل البنك المركزي. ويعاقب القانون على غسل العائدات الإجرامية بالسجن من أربع سنوات

إلى اثني عشر سنة. ويُعاقب على محاولة غسل الأموال بحكم مخفف. ويجوز للمحكمة أن تقرر مصادرة العائدات الإجرامية ورأس المال الموجودات وأي ممتلكات أخرى والممتلكات المختلطة وأدوات الجريمة، وذلك لصالح الدولة. وهناك مجموعة واسعة من الجرائم الأصلية لغسل الأموال والتي تشمل، في جملة أمور، الفساد والاحتيال والابتزاز وتمويل الإرهاب، أو أي جرائم أخرى تصل عقوبتها لمدة أربع سنوات على الأقل.

ويُعاقب على الإخفاء بالسجن من سنتين إلى ثماني سنوات.

وأقرّ المراجعون بوجود مشروع لمرسوم بقانون يتعلق بوحدة الاستخبارات المالية كان قيد المناقشة في مجلس الوزراء.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

يعاقب على تبديد الممتلكات الخاصة أو العامة أو اختلاسها من قبل موظف عمومي بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، إذا استخدم مسؤول أو سمح باستخدام سيارة رسمية أو غيرها من الموجودات المنقولة العامة المرتفعة القيمة لأغراض غير تلك المخصصة لها، يُعاقب على هذا السلوك بالسجن لمدة تصل إلى سنتين.

ويُجرّم أيضا اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بإساءة استغلال الوظائف، يحظر قانون العقوبات إساءة استعمال السلطة أو انتهاك الواجبات، بشكل مباشر أو غير مباشر، بقصد الحصول على أي منفعة غير مشروعة أو التسبب في خسائر للآخرين. ويُعاقب على هذا التصرف بالسجن لفترة تتراوح بين سنة واحدة وأربع سنوات.

وفيما يتعلق بالإثراء غير المشروع، جرت نقاشات في البرلمان لتقييم مدى إمكانية تطبيق المادة الاختيارية ٢٠ من الاتفاقية دون الإخلال بالدستور. وما زالت المناقشة جارية. وأعرب المراجعون عن رضاهم عن قيام تيمور-ليشتي بالنظر حاليا في هذا المسألة.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

يحظر قانون العقوبات الأفعال أو المحاولات التي ترمي، عن طريق تقديم هدية أو الوعد بمكاسب مادية أو غيرها، إلى التحريض على الإدلاء بشهادة زور أو رأي خبراء كاذب أو ترجمة شفوية أو تحريرية مغلوطة. ويُعاقب على هذا السلوك بالسجن لمدة تصل إلى أربع سنوات أو بالغرامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام التهديدات أو العنف لمنع القاضي أو المدعي العام من أداء واجباته بحرية يشكل جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن من سنة إلى أربع سنوات. وإذا ما ارتكب هذا السلوك باستغلال منصب سياسي أو عام أو عسكري أو منصب في مجال إنفاذ القانون، فإن العقوبة المطبقة هنا هي السجن من سنتين إلى ثماني سنوات.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

ينص قانون العقوبات على مسؤولية الشركات حيثما تنص على ذلك تشريعات محددة، وذلك حتى في الحالات التي يمكن فيها إناطة مسؤولية ارتكاب الجرائم برئيس كيان مؤسسي، بما في ذلك مجرد صلته بالجريمة بحكم الواقع. وأقرّ المراجعون بأن مشروع قانون مكافحة الفساد يهدف إلى مواصلة البحث في هذه المسألة.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

يُعدُّ أيُّ فردٍ يشارك في ارتكاب جريمة، كمتواطئٍ أو فاعلٍ أو محرّض، مسؤولاً باعتباره مرتكب الجريمة. ولا يُعاقب على الشروع إلا فيما يتعلق بالجرائم التي تُرتكب عمداً وتتجاوز عقوبتها القصوى ثلاث سنوات، وكذلك فيما يتعلق بالحالات التي يحددها القانون صراحة. ولا يُعاقب على الأفعال التحضيرية ولكنها تُعتبر ظروفًا مشدّدة.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

عندما يُتهم رئيس الحكومة أو أعضاء الحكومة بارتكاب جريمة جنائية تتجاوز عقوبتها سنتين سجناً، يُوقف عن ممارسة مهام منصبه للسماح بمتابعة الإجراءات القضائية. أما إذا كانت عقوبة الجريمة أقل من سنتين سجناً، فإن الإيقاف عن العمل يتقرر بتصويت في البرلمان. وفيما يتعلق بالموظفين العموميين، يتوخى القانون رقم ٢٠٠٤/٨ اتخاذ تدابير ملائمة، بما في ذلك التدابير التأديبية، أو الإيقاف عن العمل، أو نقل الخدمة، أو التقاعد الإلزامي. وتضطلع لجنة الخدمة العامة، التي تأسست في عام ٢٠٠٩، بمسؤولية فرض احترام مدونة قواعد السلوك لموظفي الخدمة المدنية.

وينص قانون الإجراءات الجنائية على إمكانية الإفراج بكفالة عن المدعى عليه. ويمكن للمحكمة أن تُصرّح بالإفراج المبكر أو الإفراج المشروط حينما تتجاوز عقوبة السجن المفروضة ستة أشهر، ولدى انقضاء نصف مدة الحكم.

وأعرب المراجعون عن رضاهم عن أن قانون العقوبات يتضمن العديد من الأحكام التي تسمح بالإيقاف عن العمل أو السجن المقترن بالمراقبة من جانب خدمات إعادة الإدماج، والاستعاضة عن السجن بالخدمات المجتمعية، والإفراج المشروط. وفيما يتعلق بالمادة ٣٧ من الاتفاقية، فطبقاً لقانون العقوبات، "يعاقب بالسجن لفترة تصل إلى ثلاث سنوات أو بالغرامة، أيُّ مسؤول تطلب منه السلطات المختصة بشكل قانوني توفير التعاون الواجب من أجل إنفاذ العدالة أو توفير أيِّ خدمة عامة أخرى، ويرفض القيام بذلك أو لا يقوم بذلك دون مبرر". وتُخفّض عقوبة أيِّ شخص متهم يقدم عوناً كبيراً إلى سلطات إنفاذ القوانين بشأن التحقيق في جريمة أو الملاحقة القضائية المتعلقة بها، بيد أنه لا يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية.

ولم تنضم تيمور-ليشتي بعد إلى الاتفاقات أو الترتيبات المنصوص عليها في المادة ٣٠-٥ من الاتفاقية.

وينص الفصل الرابع من "قانون لجنة مكافحة الفساد" على التعاون بين لجنة مكافحة الفساد وغيرها من السلطات العمومية، والشخصيات الحقيقية والاعتبارية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

اعتمد قانون حماية الشهود في عام ٢٠٠٩، إلا أنه لم يطبق حتى الآن بسبب نقص الموارد. وتوفّر الحماية لأفراد أسرة الشاهد. بيد أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحماية توفّر للمبلغين عن المخالفات والخبراء الذين يدلون بشهادتهم أم لا. وأقرّ المراجعون بأنّ الشهود و"الأشخاص المشاركين في التحقيق الذي تجريه لجنة مكافحة الفساد" قد يحتاجون إلى الحماية.

التجميد والحجز والمصادرة؛ والسرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

يضع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية القواعد والمبادئ التي تسمح بمصادرة الأشياء التي استخدمت أو كان مقرراً استخدامها في ارتكاب جريمة، وكذلك الممتلكات المحولة والمختلطة. ويهدف مشروع قانون مكافحة الفساد، الذي يتضمن أحكاماً محدّدة بشأن تجميد العائدات أو الممتلكات أو المعدات أو غيرها من أدوات الجريمة ومصادرتها، إلى توتّي المزيد من الدقة والتواءم مع أحكام الاتفاقية. ونوّه المراجعون إلى أنّ قانون مكافحة غسل الأموال اعتمد مؤخرًا، وأنه لا توجد قضايا في طور التحقيق أو المقاضاة.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

هناك أربعة مستويات للتقادم ينظمها قانون العقوبات، وهي: ٢٠ عاماً للجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لفترة تتجاوز ١٢ سنة، و ١٥ سنة للجرائم التي يعاقب عليها بالسجن من ٧ سنوات إلى ١٢ سنة، و ٨ سنوات للجرائم التي يعاقب عليها بالسجن من ٣ إلى ٧ سنوات، و ٤ سنوات لسائر الحالات الأخرى. ويمكن إيقاف العمل بمبدأ التقادم؛ بيد أنه لا ينبغي لمدة الإيقاف أن تتجاوز نصف مدة التقادم المنصوص عليها.

ولا توجد حالياً قاعدة بيانات لتسجيل السجلات الجنائية، ولكن تيمور-ليشتي تعتزم إنشاء قاعدة بيانات واحدة لهذا الغرض قريباً. وسيكون من المفيد في هذا المجال، تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب والمعدات.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تطبق تيمور-ليشتي مبدأ الإقليمية لتحديد ولايتها القضائية. وبصرف النظر عن جنسية المتهم المزعوم، ينطبق قانون العقوبات التيموري على الجرائم المرتكبة على متن السفن والطائرات المسجلة في تيمور-ليشتي أو التي ترفع علمها. ويوسّع نطاق الولاية القضائية ليشمل جرائم بعينها ترتكب خارج الإقليم الوطني، من قبيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وينص القانون رقم ٢٠١١/١٥ على عدم جواز تسليم المواطنين، ولكن تيمور-ليشتي ستحاكم مواطنيها بدلاً من ذلك. وأعرب المراجعون عن رضاهم عن تنفيذ مبدأ "إما التسليم أو المحاكمة".

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

يسمح القانون بمرسوم رقم ٢٠٠٥/١٢ المتعلق بالجرائم الإدارية طبقاً للنظام القانوني للاشتراء العمومي والنظام القانوني للعقود العمومية باتخاذ مجموعة من التدابير ضد مقدم العطاء بسبب "سلوكه المهين".

وفيما يتعلق بالمادة ٣٥ من الاتفاقية، لاحظ المراجعون أن الإطار القانوني وُضع من أجل السماح للضحايا برفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين عن الأضرار لكي يحصلوا على تعويض.

السلطات المتخصصة والتنسيق بين الوكالات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

أنشئ مكتب أمين المظالم في عام ٢٠٠٥ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وقد نجح أمين المظالم، من خلال تقاريره عن شكاوى الفساد، في توصية

مكتب المدعي العام بالتحقيق في ادعاءات بالفساد ضد مسؤولين رفيعي المستوى وملاحقتهم قضائياً. وفي عام ٢٠٠٩، نُقلت ولاية المكتب المتعلقة بمكافحة الفساد إلى لجنة مكافحة الفساد بالقانون رقم ٢٠٠٩/٨، الذي توخى إنشاء هذه المؤسسة من أجل "اتخاذ الإجراءات الوقائية والتحقيق الجنائي ضد الفساد بجميع أشكاله". وأعرب المراجعون عن إعجابهم بجهود تيمور-ليشتي الرامية إلى مكافحة الفساد، ودعوا تيمور-ليشتي إلى الاستمرار في هذا الاتجاه. وأعرب المراجعون عن رضاهم عن التعاون الوثيق بين سلطات إنفاذ القوانين، وهي أمانة المظالم ولجنة مكافحة الفساد ومكتب المدعي العام والشرطة. وما زال من المنتظر إنشاء وحدة للاستخبارات المالية عملاً بالقانون رقم ٢٠١١/١٦.

٢-١-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

أبدى المراجعون عموماً إعجابهم بالنجاح الذي حققته تيمور-ليشتي في فترة زمنية قصيرة وفي ظل ظروف صعبة، واستبانوا الممارسات الجيدة التالية:

- قوة الإرادة السياسية لتيمور-ليشتي بشأن مكافحة الفساد التي تتجلى على وجه الخصوص في تكليف أمين المظالم أولاً ثم في إنشاء لجنة مكافحة الفساد.
- خضوع كبار المسؤولين للتحقيقات والمحاكمات.
- إشراك المجتمع المدني بوجه عام في رصد الحكم الرشيد وتعزيزه.
- رفع البرلمان في عدّة مناسبات الحصانة من الملاحقة القضائية التي يتمتع بها أعضاء الحكومة والبرلمان.
- أدت نهج لجنة مكافحة الفساد المتكررة لتدريب الطلبة على استبانة الممارسات الفاسدة إلى التحقيق في ادعاءات تتعلق بتبديد الممتلكات العامة من قبل أحد رؤساء الإدارات وموظفين آخرين في الخدمة المدنية.
- القيام، خلال فترة قصيرة، بصياغة واعتماد قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقانون حماية الشهود، وقانون لجنة مكافحة الفساد، وقانون الخدمة العامة، وقانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، وقانون مكافحة غسل الأموال.
- التزام موظفي الخدمة العمومية، بموجب القانون رقم ٢٠٠٤/٨، بالإعلان عن الوضع المهني للأزواج وحظر وضع الزوجين وذريتهما من الدرجة الأولى تحت إشراف مباشر في أيّ خدمة كانت. بيد أن هذا القانون لا ينطبق على أعضاء

الحكومة والقضاة والمدعين العامين والمحامين العموميين والمحامين، الذين يخضعون لنظم محدّدة.

- تنظيم أنشطة للتوعية بمكافحة الفساد في المدارس.
- التطوير الجاري حاليا لبوابة الشفافية في تيمور-ليشتي من جانب وزارة المالية التي تقوم بإدارة هذه البوابة المتاحة للجمهور، من أجل رصد وتجميع نفقات وإيرادات جميع المؤسسات العمومية وإدارة المعونة والاشتراء الإلكتروني.

٢-١-٣- التحديات والتوصيات

نظراً لأنّ الإطار القانوني لمكافحة الفساد لم ينشأ إلا مؤخراً، فإنّ التحدي الرئيسي الذي يواجه تيمور-ليشتي يتمثل في إنفاذ القوانين بصورة فعالة ومتسقة، وجعل الموظفين العموميين والممارسين المتخصصين والمواطنين يفهمون القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت المؤسسات التي أنشئت في هذه الدولة التي لا يتجاوز عمرها عشر سنوات عدم وجود ما يكفي من الموظفين المتخصصين والموارد المالية والمعدات التقنية. وتكمن التحديات الخاصة الأخرى المستبانة في إنفاذ تدابير السلامة والأمن لجميع موظفي لجنة مكافحة الفساد، ولا سيما المحققين، فضلاً عن سلامة وكالات إنفاذ القانون الأخرى، وتعزيز دور البرلمانين من خلال تشريعات مكافحة الفساد والصلاحيات الإشرافية، وقلة الموارد المتخصصة اللازمة للكشف عن الغش في الاشتراء والإنشاءات. ومن شأن الخطوات التالية أن تمكّن من مواصلة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد:

- أشار المراجعون إلى ضرورة حصول محققي لجنة مكافحة الفساد على موافقة مكتب المدعي العام قبل بدء التحقيقات، وفي حين أنهم أقرّوا بالتعاون الوثيق بين اللجنة والمكتب، فقد دعوا تيمور-ليشتي إلى النظر في هذه المسألة لاستكشاف السبل التي تتيح التعجيل في إجراء التحقيقات.
- النظر في تضمين مشروع قانون مكافحة الفساد أحكاماً لمعالجة الثغرات أو تعزيز فعالية القوانين الحالية التي تنظم المسائل التالية: حماية المبلغين عن المخالفات والخبراء، والسرية المصرفية، ومسؤولية الأشخاص الاعتباريين، وتجميد العائدات الإجرامية وحجزها ومصادرتها.
- النظر في وضع نظام للإفصاح عن الممتلكات يتّسم بالشفافية والفعالية لكبار المسؤولين والبرلمانيين وموظفي الخدمة المدنية.

- الإسراع في وضع واعتماد مدونة قواعد سلوك لأعضاء البرلمان، ووضع لوائح أو مبادئ توجيهية بشأن تلقّي "المدايا" من جانب موظفي الخدمة المدنية والبرلمانيين وكبار المسؤولين.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة ومستمرة للممارسين المتخصّصين، وتضمين وحدات دراسية متخصصة عن جرائم الفساد والتحقيقات المالية في المناهج الدراسية لمركز التدريب القانوني وأكاديمية الشرطة ومعهد الدفاع الوطني والمعهد الوطني للإدارة العامة، وتكوين مجموعة من المحققين المتخصّصين والمدربين في مجال مراجعة الحسابات المالية.
- التعجيل بإنشاء وحدة الاستخبارات المالية، وتشغيل المحكمة العليا ومحكمة الحسابات، مع ما يناسبهما من ميزانية وملاك وظيفي وموارد تقنية.
- النظر في تخفيض الحد الأدنى لعقوبة الجرائم الأصلية لغسل الأموال يجعلها الجرائم التي يعاقب القانون عليها بالسجن لمدة سنة واحدة على الأقل.
- النص على تعليق العمل بالتقادم في الحالات التي يفرّ فيها المتهم المزعوم من العدالة.

٢-٢- التعاون الدولي (الفصل الرابع)

٢-٢-١- الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

أنشئ إطار التعاون الدولي بموجب الدستور والقانون الحديث رقم ٢٠١١/١٥ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. ويتضمّن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أيضا أحكاما تنطبق على التعاون الدولي.

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

تيمور-ليشتي طرف في اتفاقية تسليم المجرمين التي أبرمتها مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ولم تبرم تيمور-ليشتي، حتى الآن، أيّ اتفاقات ثنائية لتسليم المجرمين. وقد استُهلّت مناقشات أولية مع عدّة بلدان مجاورة.

ويبدو، وفقا للدستور والقانون رقم ٢٠١١/١٥، أنه يُمكن لتيمور-ليشتي استخدام الاتفاقية كسند قانوني لتسليم المجرمين، شريطة المعاملة بالمثل. وتعتبر وجهة نظر بديلة منبثقة عن قطاع العدالة الوطنية أنّ الاتفاقات الثنائية/المتعددة الأطراف ستظل مع ذلك مطلوبة لأغراض

الكفاءة والخصوصية. ودعا المراجعون تيمور-ليشتي إلى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة بأسرع وقت ممكن وإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بذلك.

وقبل صدور القانون رقم ٢٠١١/١٥، كانت وزارة الخارجية هي التي توجّه طلبات التعاون الدولي. أما الآن، فإن القانون رقم ٢٠١١/١٥ ينص على أن السلطة المركزية هي مكتب المدعي العام. ويجب إحالة جميع الطلبات الواردة والصادرة إلى وزارة العدل بغية البتّ في مقبوليتها. ويجب تبرير أيّ قرار يقضي بعدم قبول طلب ما، وهذا القرار غير قابل للطعن.

وتتألف إجراءات تسليم المجرمين من مرحلة إدارية ومرحلة قضائية. وبمجرد اعتبار الطلب مقبولاً، تقوم محكمة العدل العليا، التي تضطلع محكمة الاستئناف بوظائفها حالياً، بإجراء تقييم قانوني للوقائع المنسوبة شكلاً وموضوعاً لتقرر ما إذا كان سيُسمح بالتسليم أم لا. ويمكن الاستئناف أمام المحكمة العليا بكامل هيئتها وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

ويجوز السماح بالاعتقال المؤقت، عند الطلب، استناداً إلى أسباب جدية، بما في ذلك منع الشخص المطلوب من الفرار.

وتشكّل ازدواجية التجريم شرطاً مسبقاً لتسليم المجرمين. والجرائم التي تستوجب تسليم مرتكبيها هي الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة. وإذا كان التسليم مطلوباً من أجل تنفيذ عقوبة بالسجن، فإنه لا يجوز إلاّ إذا كانت مدة العقوبة المتبقية التي لا يزال يتعين قضاؤها لا تقل عن ٦ أشهر.

وعندما يتضمن الطلب عدة جرائم منفصلة، لا يستوجب بعضها التسليم، فإنه يُمكن التسليم بالنسبة لها جميعاً.

ولا يجوز تسليم المواطنين الموجودين على الأراضي التيمورية وقت تقديم الطلب ولكن تيمور-ليشتي ستلاحقهم قضائياً.

وتُرفض الطلبات إذا كان الحكم يستتبع عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة أو عقوبة "تسفر عن أيّ ضرر يلحق بسلامة الشخص ولا يمكن تداركه". وبالإضافة إلى ذلك، يُرفض الطلب إذا كان التسليم يُلمس عن ارتكاب جريمة تخضع للإجراءات الجنائية في تيمور-ليشتي، أو قد تخضع لإجراءات جنائية واقعة في نطاق اختصاص تيمور-ليشتي.

وأعرب المراجعون عن ارتياحهم لكون القانون رقم ٢٠١١/١٥ يتضمن أحكاماً تتماشى مع الفقرة ١٥ من المادة ٤٤ من الاتفاقية، فيما يخص الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويُرفض التماس تسليم مواطن لأغراض تنفيذ حكم صدر ضده. ويمكن أن تقوم تيمور-ليشتي في هذا الظرف، بتنفيذ الحكم الذي أصدرته الدولة الأجنبية شريطة تأييد هذا الحكم من جانب المحاكم.

وأعرب المراجعون عن رضاهم عن تنظيم إجراءات التسليم المبسطة.

وتفيد التقارير بعدم ورود أو إرسال أي طلب بالتسليم منذ بدء سريان القانون رقم ٢٠١١/١٥.

ويمكن توجيه الطلبات بالوسائل الملائمة عن بعد، بما في ذلك الفاكس، رهنا باتفاق يبرم بين الدولة الطالبة والدولة المتلقية للطلب. ويجوز إحالة الطلبات العاجلة بالبريد، أو بالوسائل الإلكترونية، أو بريقياً أو بأي وسيلة أخرى تسمح بإنتاج سجل مكتوب.

وفيما يتعلق بالمادة ٤٥، فإن تيمور-ليشتي طرف في اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم فيما بين مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ولم تكن لتيمور-ليشتي أي قضية في هذا الإطار.

وينظم القانون رقم ٢٠١١/١٥ نقل الإجراءات الجنائية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تيمور-ليشتي طرف في اتفاقية تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية فيما بين مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ولم تبرم تيمور-ليشتي حتى الآن اتفاقات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

ويتيح القانون رقم ٢٠١١/١٥ لتيمور-ليشتي تقديم المساعدة وطلبها، بما في ذلك المساعدة اللازمة لعمليات التفتيش عن الأشياء أو الممتلكات وحجزها، وعبور الأشخاص، وتسليم الأوامر القضائية والاستماع إلى المشتبه فيهم، أو المتهمين، أو الشهود أو الخبراء، وجمع الأدلة والإشعار بسندات التمليك والإبلاغ بالوثائق، وتبليغ المعلومات عن القانون التيموري أو عن قانون دولة أجنبية، فضلاً عن إبلاغ المعلومات المتعلقة بالسجل القضائي للمشتبه فيه أو المتهم أو المحكوم. وجرت الإشارة بشكل إيجابي إلى تدابير المساعدة هذه الواسعة النطاق.

ويمكن استدعاء الأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين أو الشهود أو الخبراء للمثول أمام المحكمة لأغراض الإجراءات الجنائية الأجنبية إذا تلقت تيمور-ليشتي الطلب قبل ٥٠ يوماً على الأقل من موعد مثول هذا الشخص. ويبلغ الشخص المعني بحقه في عدم المثول.

وتمثّل السلطة المركزية في مكتب المدعي العام. وتحال كل من الطلبات الصادرة والواردة إلى وزارة العدل للتحقق من مقبوليتها. ويقوم مكتب المدعي العام إما بإجراء اللازم فيما يخص الطلب أو بإحالة إلى السلطة المختصة لإجراء اللازم.

وبناء على إذن من وزير العدل، أو وفقاً لأيّ معاهدة دولية تكون تيمور-ليشتي طرفاً فيها، يمكن إقامة اتصالات مباشرة مع السلطات الأجنبية.

ويمكن أن تحال الطلبات المتعلقة بمسألة ملحة من خلال قنوات الإنترنت، إذا ارتأت الدولة الطالبة ذلك. وإلاّ يمكن أن تتخذ الطلبات العاجلة شكل تفويضات قضائية ترسل مباشرة إلى السلطات القضائية المختصة.

وتشمل طلبات التعاون، في جملة أمور، الغرض من الطلب وأسباب تقديمه، وتحديد هوية المشتبه فيه أو المتهم أو المحكوم عليه، أو الشاهد أو الخبير الذي تُلمس الأدلة منه، ووصفاً للوقائع، ونص الأحكام القانونية السارية، وأيّ وثيقة أخرى ذات صلة. ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب إلى الدولة الطالبة تعديل أو استكمال طلب غير نظامي أو غير مكتمل.

ويُحتفظ بسرية طلبات الحصول على المساعدة، والغرض من المساعدة، والتدابير المتخذة لاحقاً، وغيرها من الوثائق ذات الصلة. وإذا لم يكن بالإمكان تقديم المساعدة دون الكشف عن هذه المعلومات، تتشاور تيمور-ليشتي مع نظيرتها الأجنبية بشأن مواصلة تلبية الطلب من عدمه.

ولا تُستخدم المعلومات التي يُحصل عليها من أجل استخدامها في الإجراءات الجنائية المشار إليها في الطلب على أيّ نحو آخر. وفي حالات استثنائية يجوز لوزير العدل، إذا طُلب مشورته، أن يأذن، بعد التماس رأي المدعي العام، باستخدام تلك المعلومات في إطار إجراءات جنائية أخرى.

ويُنظّم عدم التعرّض بالفقرة ٢٧ من المادة ٤٦ من الاتفاقية.

وتكون تلبية طلب التعاون الدولي مجاناً، ولكن الدولة الطالبة تتحمل التكاليف التي تعتبر "جديرة بالمراعاة استناداً إلى الوسائل البشرية أو التكنولوجية المستخدمة"، وغيرها من التكاليف الكبيرة والمهمة التي تترتب على تلبية الطلب.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تتعاون قوات الشرطة مع سائر قوات الشرطة في المنطقة، إما مباشرة أو من خلال شبكة الإنترنت، على حد سواء تلقائياً وعند الطلب، فيما يتعلق فقط بمسائل الجريمة المنظمة.

ويشمل التعاون إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة ونقل المعلومات التي قد تكون مفيدة لقوات الشرطة الأجنبية.

ويجوز للشرطة ولجنة مكافحة الفساد ووحدة الاستخبارات المالية المقبلة استخدام أساليب التحري الخاصة إذا ما سُمح بذلك بموجب قرار محكمة. وتشمل هذه التدابير التنصّت إلى المكالمات الهاتفية، واعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية، والعمليات السرية، وعمليات التسليم المراقب.

ومع مراعاة الإطار القانوني والمؤسسي، أعرب المراجعون عن ثقتهم بأن التعاون في مجال إنفاذ القانون سيتعزّز بدرجة كبيرة في السنوات المقبلة.

٢-٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

أعرب المراجعون بوجه عام عن تقديرهم لإنشاء إطار قانوني جديد بغية تعزيز أنشطة التعاون الدولي. ولاحظوا بوجه خاص أن القانون رقم ٢٠١١/١٥ يسمح بإنفاذ الحكم الصادر عن محكمة أجنبية بشأن "مصادرة عائدات الجريمة أو الأشياء أو الأدوات المستخدمة فيها".

ونوه المراجعون بالجهود التي بذلتها تيمور-ليشتي من أجل اعتماد القانونين رقم ٢٠١١/١٥ و٢٠١١/١٧، وأعربوا عن ثقتهم بأن تطبيقهما سيُكفل فوراً، وأن الانضمام إلى اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف سيُنظر فيه على النحو الواجب.

٢-٢-٣- التحديات والتوصيات

تم تحديد التحديات التي تواجهها تيمور-ليشتي بشأن إقامة تعاون دولي عملياتي من حيث تبادل المعلومات، ونقل الإجراءات الجنائية، والأشخاص المحكوم عليهم، وإجراء التحقيقات المشتركة، وتقنيات التحقيق الخاصة فيما يتعلق بجريمة الفساد.

ونظراً لأن القانون رقم ٢٠١١/١٥ لم يُعتمد إلا مؤخراً، فقد يكون من المفيد أن تُدرج في المناهج الدراسية لمركز التدريب القانوني وحدات دراسية عن التعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالالتزام بتقديم التقارير، دعا المراجعون تيمور-ليشتي إلى أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بإخطار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بسلطتها المركزية المعنية بمسائل المساعدة القانونية المتبادلة، واللغات المقبولة في صياغة الطلبات الواردة، وما إذا كان يمكن استخدام الاتفاقية بوصفها الأساس القانوني لتسليم المجرمين.

٣- الاحتياجات من المساعدة التقنية

يمكن للمساعدة التقنية أن تُعين تيمور-ليشتي على مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني في المجالات التالية:

- تقنيات التحقيق الخاصة في مجال التحقيق المالي في الغش في الإنشاءات والاشتراء وجرائم الفضاء الحاسوبي وتقنيات الاستجواب
- حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات والخبراء والضحايا
- المحاسبة باستخدام الحاسوب والتحليل الجنائية المخترية
- تكنولوجيا المعلومات
- التعاون بين وحدة الاستخبارات المالية ولجنة مكافحة الفساد
- تحليل المعلومات الجنائية، والسجلات الجنائية
- تقديم المشورة التشريعية في مجال مكافحة الفساد
- النزاهة في القطاعين العام والخاص
- المساعدة القانونية المتبادلة
- نظام تعقب الإنفاق العام
- مستشار أقدام في الموقع.